

تقييم تطورات الحكامة في الجزائر

Governance Evolution's Assessment in Algeria.

أ / ورّاد فؤاد**

أستاذ مساعد

المركز الجامعي لعين تموشنت

أ / زاوي أحمد صادق *

أستاذ مساعد

جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر

الملخص :

تعالج هذه الورقة البحثية تقييم عام لمؤشرات الحكامة الاقتصادية والسياسية في الجزائر بالنظر إلى مختلف التقارير والمؤشرات العالمية. ولقد انتهجنا المنهج الوصفي والتحليلي في أغلب الدراسة. حاولنا من جانب الحكامة الاقتصادية، تقييم تسيير الميزانية، وإدارة الاقتصاد الكلي، و مناخ الأعمال. أمّا من جانب الحكامة السياسية، تطرقنا لتقييم الوضع من زاوية مؤشرات الحكامة على مستوى النظام الوطني للحكم. وفي الأخير، قمنا بتقييم الإصلاحات في السنوات الأخيرة وإبراز أهم القيود والفرص التي تواجه الاقتصاد الجزائري. فاستخلصنا وجود ضعف مؤسسي على مستوى الحكامة خاصة في إدارة الاقتصاد الكلي و بيئة الأعمال ومكافحة الفساد.

الكلمات المفتاحية: الحكامة الاقتصادية، الحكامة السياسية، مناخ الاعمال، الاقتصاد الكلي، التنمية الاقتصادية.

Abstract :

This research paper examines a general assessment of economical and political indicators of governance in Algeria taking into consideration different reports and international indicators. We have undertaken the descriptive and analytical method most of this study. From the side of economic governance, We tried to assess the management of budget, macro-economic governance, business climate. While from a political governance, we tried to assess the situation from the angle of governance indicators at a national system of governance level. At the end, we evaluated reforms during the last years and highlighted constraints and chances that faced the Algerian economy. We deduced that there is an institutional weakness at the governance level, especially in macro-economic governance, business environment and anti-corruption.

Key words: economic governance, political governance, business climate, macro-economic, economic development

* zaoui_sadek@yahoo.fr

** ourradfouad@yahoo.fr

1- مقدمة:

إن كل دولة أو بلد يتميز بخصائص اقتصادية، اجتماعية، سياسية وثقافية. و من الجانب الاقتصادي تختلف نسب النمو ومستويات الأداءات الاقتصادية. وكذلك من الجانب السياسي والمؤسسي تختلف الإدعاءات السياسية والتنظيمية. وأكدت الدراسات أن هناك علاقة قوية بين الاقتصاد والسياسة وتأثيراتهم على مستويات التنمية الاقتصادية ومستوى الأداء الاقتصادي. فالعديد من الباحثين أكدوا أن الأداء الاقتصادي يؤثر على مستوى النمو الاقتصادي، بالإضافة كذلك أن الأداء السياسي يؤثر بقوة على النمو الاقتصادي، فنجد أن الدول التي تتمتع باستقرار سياسي لها نسب نمو أعلى مقارنة بتلك التي تمتاز بالاستقرار السياسي.¹ فالأداء الاقتصادي يتحدد انطلاقا من الإدارة الاقتصادية السليمة (*la bonne gouvernance économique*) والأداء السياسي نتيجة الحكم الراشد. على هذا الأساس، تم خلق مؤشرات تحدد الإدارة الاقتصادية السليمة للاقتصاد ومؤشرات الحكم الراشد والتي على أساسهم يتم تصنيف الدول حسب الأداءات الاقتصادية والسياسية، وكذلك ليتم مراجعة هذه البلدان لسياساتهم التسييرية على مختلف المجالات. وعلى هذا الأساس تم طرح الاشكالية التالية: **ما هي أهم نقاط الضعف المؤسسي على مستوى الحكامة في الجزائر؟**

انطلاقا من هذه الإشكالية، اتخذنا عدة فرضيات تمثلت في:

- (1) وجود مناخ أعمال متدنٍ لا يحفز النشاط الاقتصادي؛
- (2) سوء تسيير الاقتصاد الكلي خاصة في القطاع المالي؛
- (3) غياب سياسة واضحة لمكافحة الفساد في الجزائر.

تكمن أهمية هذا البحث في الاهتمام المتزايد بموضوع الحوكمة الجيدة وتأثيراتها على الأداءات الاقتصادية. وكان الهدف منه هو إظهار مصادر الضعف المؤسسي في مختلف القطاعات التي تتطلب حكمة جيدة. ومن خلال هذه الورقة البحثية سنحاول الإجابة على الاشكالية الرئيسية بانتهاج المنهج الوصفي التحليلي في مجمل الدراسة. لنشير أولا لبعض الجوانب التسييرية والتنظيمية للاقتصاد الجزائري من خلال بعض المؤشرات العالمية المتخصصة التي تصنف الدول تبعا لأدائها الاقتصادي والسياسي. و سنقوم ثانيا بتقييم بعض الإصلاحات التي تتعلق بالعملية التسييرية والتنظيمية والمؤسسية على غرار تسيير المالية العامة، الاقتصاد الكلي، الإدارة السياسية... الخ. محاولين استخراج أهم المعوقات والفرص التي تواجه الاقتصاد الجزائري.

2- إدارة المالية العامة: Gestion de budget publique

من جانب المالية العامة للدولة، فقد تتطلب هذه الأخيرة ترشيد من طرف السلطات لا من حيث التحصيل، ولا من حيث الانفاق. فالجزائر ومعظم الدول العربية تعرف بعض المشاكل فيما يتعلق بإعداد الموازنة العامة، وأولها التحدي المتمثل في توفير المصداقية وجعل الموازنة الأداة الأولية لإدارة الشؤون المالية. وتستلزم تسيير المالية العامة في الجزائر توسيع نطاقها وشموليتها، وتحسين عملية الربط بين الميزانيات المتكررة والاستثمارية، والسعي إلى إرساء عناصر إطار عمل لعدة سنوات واعتماد توجيه أفضل للأداء، والحث على مزيد من الشفافية والتدقيق البرلماني في إعدادها. إن المشاكل التي تعاني منها الجزائر هي مشاكل تنفيذ الميزانية وعمليات تحويل الأموال وتحسين عمليات الخزينة وإدارة النقد، وكذلك مشاكل تطوير أنظمة معلوماتية للإدارة المالية، فضلا عن تعزيز التدقيق الداخلي والخارجي. ولقد عرفت الجزائر تطورات تسييرية على مستوى ماليتها العامة خاصة بعد الإصلاحات الاقتصادية المطبقة في العقود الأخيرة تحت وصاية المنظمات الدولية ومبادرة الجزائر بإرساء مبادئ الحكم الرشيد كمطلب أساسي لتحقيق التنمية وتحريرها من التزاعلات الزمنية والتخلف وحلقة الفقر، وبانضمام الجزائر إلى هذه الآلية، أطلقت عدة برامج إصلاحية كمحاولة منها لتجسيد الأهداف المختلفة ومنها الإدارة الاقتصادية السليمة القائمة على إدارة جيدة للمالية العامة وتعزيز المساءلة والتزاهة وكفاءة النظم النقدية والمالية وشفافية الموازنة ومحاربة الفساد. فاعتمدت إصلاحات مؤسساتية تهدف إلى إصلاح المالية العامة للدولة خاصة بعد إطلاق مشاريع التنمية الخماسية الكبرى ذات الانفاق الواسع الذي صاحبه تفشي قوي للفساد والاختلاسات. فاعتمدت قوانين محاربة الفساد المالي، و إصلاح النظام المحاسبي للدولة، حيث تم تكييف المحاسبة العمومية مع معايير المحاسبة الدولية قصد تحسين نوعية المعلومات المحاسبية وتلبية معايير الوضوح والدقة. والإصلاح المالي الذي شمل إصلاح النظام الضريبي المحلي، وعصرنة إدارة الضرائب، وخلق مؤسسات لذلك على غرار إنشاء إدارة الاعلام والوثائق. أما على مستوى الجماعات المحلية ولأجل تسيير أفضل للأموال، تم تكوين رؤساء المجالس والولاة، كما تم خلق الصندوق الوطني للتجهيز من اجل التنمية سنة 2004، وهو مكلف بزيادة نجاعة نفقات التجهيز للدولة وتحسين عمليات التنظيم والانجاز والمتابعة للمشاريع الكبرى للمنشآت القاعدية الاقتصادية والاجتماعية وتنوع موارد تمويل المشاريع الكبرى.²

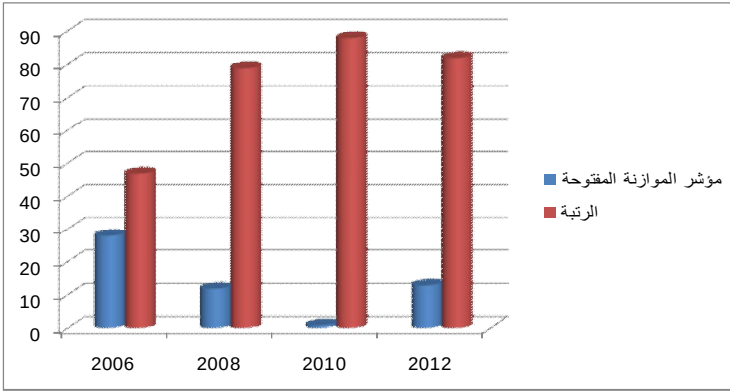
أما فيما يخص مؤشرات تسيير الميزانية العامة في الجزائر، فلا تزال ضعيفة جدا مقارنة ببعض الدول ذات نفس الترتيب العالمي إن الشفافية في إعداد الموازنة العامة تعني الإفصاح عن كافة

المعلومات المالية المتعلقة بالموازنة بأسلوب منهجي سليم وفي الوقت المناسب، بحيث يجب أن يكون نشر المعلومات الخاصة بالموازنة إلزاما قانونيا على الحكومة وتحدد فيه توقيت النشر ومدى تفصيله، وأصبح مقدار الشفافية التي تتسم بها الميزانية العامة إحدى المعايير الأساسية للحكم على حسن إدارة المالية العامة عموما وحسن إدارة وكفاءة الإنفاق العام على الخصوص. فبالنسبة للجزائر، تبقى الشفافية وخاصة من جانب مراقبة المال العام جد ضعيف خاصة من طرف المجالس الشعبية المنتخبة التي تلعب دورا كبيرا في إقرار الموازنات العامة. وتعد الشفافية في مختلف مراحل الميزانية من العوامل الرئيسية التي تمكن مجلس الشعب والمواطنين بوجه عام من مراقبة الحكومة ومحاسبتها. يعتبر قانون رقم 48-17 المؤرخ في 1984/07/07 المتعلق بقوانين المالية المرجع الرئيسي للميزانية العامة في الجزائر، إذ حدد هذا القانون ماهية الميزانية العامة للدولة من حيث مفهومها، مكوناتها ومراحل إعدادها وتنفيذها. كما أنه أضفى صفة قانونية على الموازنة العامة من خلال تقديمها في شكل قانون مالية يتم المصادقة عليه سنويا من طرف الهيئة التشريعية.

وإذا ما نظرنا إلى مؤشر الشفافية في الموازنة والذي يصدر عن مؤسسة الشراكة في الموازنات الدولية (IBP)، فإننا نجد يقيس وضع الدولة من حيث عدة أبعاد تتعلق بالإعداد، التنفيذ، الرقابة والمعلومات. فهو مؤشر شامل يتم ترتيب الدول على أساسه. فمن هذا المنطلق، تأتي أهمية هذا المؤشر باعتباره أول دليل في هذا المجال استنادا إلى استطلاعات للرأي يقوم بها خبراء محليون، فالموازنة المفتوحة هي مسح مستقل ومقارن لشفافية الموازنة ومصادقيتها في دول العالم. وأجري أول مسح سنة 2006، و يصدر عن المسح كل سنتين مؤشر الموازنة المفتوحة (OBI)، حيث يخصص هذا الأخير مجموع علامات لكل بلد استنادا إلى حجم المعلومات التي يوفرها للجمهور خلال عملية الموازنة. يعطي هذا المؤشر (الموازنة المفتوحة) مجموعا للدول من 0 إلى 100 نقطة. أما فيما يخص مجموع نقاط الجزائر في هذا المؤشر، فالحكومة تزود الجمهور بمعلومات قليلة جدا حول الموازنة المركزية للحكومة ونشاطاتها المالية خلال السنة التي تغطيها الموازنة، وهو ما يترك المواطنين بلا معلومات تقريبا لاعتبار الحكومة موثوقة في إدارتها للأموال العامة. ففي الجزائر، لا يتم توفير مشروع الموازنة العامة للشعب، وهو ما يعني أن المواطنين لا يحصلون على صورة شاملة لخطط الحكومة المتعلقة باستفاء الضرائب والإنفاق خلال السنة. بالإضافة إلى ذلك، من الصعب تعقب الإنفاق وجمع الإيرادات والاقتراض خلال العام، ذلك لأن الجزائر لا تنشر تقارير بداية السنة ولا مراجعة منتصف السنة المالية، وكان من شأن هذه الخطوات أن تعزز المصادقية العامة للحكومة، ومن الصعب كذلك تقييم أداء الموازنة في الجزائر لدى انتهاء السنة المالية، إذ لا يتم

نشر تقرير نهاية السنة، مما يحول دون نشر عقد مقارنات بين ما اقترته الموازنة وما تم انفاقه وجمعه فعليا. كما ان الجزائر لا تعلن تقارير مراجعة الحسابات، ولا تقدم أي معلومات عما إذا كان يجري تطبيق توصيات لتدقيق الحسابات بشكل ناجح وفعال. وعكس ذلك، يمكن العثور على بعض المعلومات في الموقع الالكتروني لوزارة المالية، إلا أن الجزائر لم تقم بتضمين حق الوصول إلى المعلومات الحكومية في قوانينها، ولا تستجيب الحكومة تقليديا إلى طلبات الحصول على معلومات. وبالإضافة إلى تحسن مدى الوصول إلى وثائق الموازنة الرئيسية، ثمة وسائل أخرى يمكن أن تجعل من موازنة الجزائر أكثر انفتاحا. على سبيل المثال، يمكن زيادة فرص مشاركة المواطنين في النقاشات حول الموازنة، إذ لا يقوم المجلس التشريعي (البرلمان) بعقد جلسات استماع علنية حول الموازنة يشارك فيها المواطنون. هذا بالإضافة إلى استقلال المؤسسة الجزائرية العليا للرقابة محدود للغاية، وتبقى محكمة الرقابة الوطنية العليا لا تمتلك أي آليات رسمية للتواصل مع الجمهور.³

الشكل رقم 1: تطور مؤشر الموازنة المفتوحة في الجزائر خلال الفترة 2006-2012⁴



المصدر: تقرير مؤشر الموازنة المفتوحة 2012 www.internationalbudget.org

3- بيئة ومناخ الاعمال: l'environnement des affaires

إن تقييم بنية الأعمال يأتي على أساس سلسلة من المؤشرات النوعية والكمية القابلة للقياس لتسجيل المقارنة بين البلدان ومعرفة مختلف النقائق على المستوى التنظيمي لكل بلد، ويوفر هذا التقييم معلومات عن الحالة العامة وعلى جوانب محددة من بيئة معينة، بلد أو منطقة. تغطي هذه المعلومات كل قضايا السياسات الاقتصادية، الاجتماعية والتنظيمية وكل المتعاملين الاقتصاديين سواء أصحاب رؤوس الأموال أو أصحاب مؤسسات يودون الحصول على جميع

المعطيات والمعلومات حول البلد.⁵ إن مؤشرات تقييم مناخ الأعمال يسمح وفقا لسلسلة من المؤشرات تصنيف البلدان أو المناطق للأفضل، أي المناخ الذي يسهل إنشاء الشركات ويسمح للاستثمار دون قيود أو أكثر إساءة، وبيئة مقيدة حيث البيروقراطية هي القانون الوحيد وحيث للاستقرار السياسي والاقتصادي موجود في كل مكان. وهناك العديد من المؤسسات التي تقوم بتقييم مناخ الأعمال دوريا لإعطاء فكرة عن الصعوبات الادارية والقدرة التنافسية لكل بلد مهدف.

البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، المنتدى الاقتصادي العالمي، منتدى رؤساء الشركات الجزائرية والمرصد الاوربي للإصلاحات يوفرون لنا سنويا تقارير خاصة عن مناخ الأعمال منذ سنة 2004. البنك الدولي ينشر تقارير ممارسة أنشطة الأعمال السنوية، وهو تقرير أساسي لمناخ الأعمال في العالم، وهو مرجع قوي في هذا المجال، لأنه يقوم على دراسات وقواعد بيانات ذات مصداقية لتقييم مقاييس مثل سهولة القيام بالأعمال، إنشاء المؤسسات، منح إذن البناء والتخطيط، نقل الملكية، الحصول على قروض، حماية الاستثمارات، دفع الضرائب... الخ، واستعملت هذه المؤشرات في وقت لاحق بمؤشرات كالاتصال بالكهرباء، التجارة عبر الحدود، تنفيذ العقود ومعالجة الافلاسات. كما نرى، هذه المؤشرات تتعلق بشكل وثيق جدا بالمؤسسة وخاصة بمنشئ المؤسسة أو المستثمر. إذا كانت مؤشرات البلد ليست جيدة وتم اعلام الفاعلين حول الصعوبات التي تميز البيئة الاقتصادية والسياسية والتنظيمية في هذا البلد حيث لا يستحق الاستثمار.⁶

ومن خلال الجدولين رقم 01 ورقم 02، تبقى مؤشرات مناخ الأعمال في الجزائر ضعيفة جدا على الرغم من الاصلاحات المؤسساتية المطبقة، ويبقى المناخ أكثر تقيدا بالإضافة إلى قوة البيروقراطية التي تحكم كل معاملات. أما فيما يخص المؤشرات الفرعية، فقد انخفضت في السنوات الاخيرة، فبالنسبة لمؤشر سهولة القيام بالأعمال من 196 سنة 2004 الى 148 سنة 2012. حماية الاستثمار من 74 الى 49 من نفس الفترة. وهناك تحسن في مؤشر دفع الضرائب من 168 الى 164. أما بالمقارنة مع بقية دول العالم، فإن متوسط مدة انشاء مؤسسة مقدرة بأكثر من 25 يوم في الجزائر و6 الى 9 أيام في البلدان الاعضاء في منظمة التعاون والتنمية (OCDE)، وعدد الوثائق اللازمة لبدء نشاط تجاري هو 14 في الجزائر و8 في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا و5 في بلدان منظمة التعاون والتنمية. وتُظهر هذه الأرقام مدى قوة الصعوبات والعقبات التي يواجهها أصحاب المشاريع والتأكد من مدى الاصلاحات. فهذه القيود لها انعكاسات سلبية على رفاهية المواطنين وعلى اقتصاد البلد. هذا بالإضافة الى أن الدولار الواحد للمستثمر في الجزائر يخلق 0.6

إلى 0.8 دولاراً، بينما في بعض الدول النامية من 1 إلى 5 دولاراً. والعديد من الاقتصاديين والخبراء الجزائريين يصرون على أولوية تنمية الموارد البشرية، ويعتبر هذا التطور عاملاً رئيسياً في نجاح أي إصلاح أو سياسة تنموية.

شرعت الجزائر في إجراء إصلاحات لتسهيل إنشاء الشركات وتحسين البيئة التي تعمل فيها، بما في ذلك إعادة النظر في القانون التجاري وتبسيط إجراءات الحصول على السجل التجاري والنظر في قانون الضرائب، بالإضافة إلى ذلك تم إنشاء الوكالة الوطنية للاستثمار لتسهيل تأمين الشركات، وتم تعزيزها مع عدة إجراءات وتدابير أخرى. بالإضافة إلى تطوير المناطق الصناعية لتسهيل استقبال المستثمرين، وتسهيل إجراءات الحصول على العقارات (تنقيح أحكام وشروط ترخيص أراضي الدولة وما إلى ذلك... الخ). كما اتخذت تدابير محددة لتشجيع إنشاء الشركات الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك إنشاء صناديق الضمان وإنشاء صناديق الاستثمار (جهوية ومحلية)، وإطلاق برامج تطوير المشاريع الصناعية والحد من عدد الوثائق المطلوبة في إنشاء الأعمال التجارية، وتحسين شروط منح تراخيص البناء والحد من تكاليف المعاملات الخاصة بالأراضي والممتلكات وانخفاض وقت دراسة ملفات العدالة من خلال اعتماد قانون الإجراءات المدنية الجديدة. في الواقع، الفجوة بين التكوين واحتياجات السوق من حيث المؤهلات يبعث إلى القلق، وهذا الوضع له ملاحق سلبية للمؤسسات (حالياً، شركات البناء ليست لديها عمال مؤهلين، وأصبحت تستخدم مؤسسات خارجية والعمال المحليين العاطلين عن العمل ارتفع)، بالإضافة إلى ذلك، عدم وجود تعاون وبناء مستمر بين التعليم العالي والقطاع الاقتصادي لا يسمح للشركة بتحسين إدارتها من جهة، ولا يشجع الابتكار في القطاع الاقتصادي من جهة أخرى.

4- الحكامة الاقتصادية: ⁷La Gouvernance Economique

أحرزت الجزائر تقدماً كبيراً في إدارة الاقتصاد الكلي، بالعودة إلى سنوات 1990، تقلبت الأوضاع الاقتصادية الكلية شكلت عائقاً أمام نمو القطاع الخاص، ولكن، الإدارة السليمة للاقتصاد الكلي، العجز المالي المنخفض، أسعار الصرف الواقعية وانخفاض متوسط رصيد الحساب الخارجي لمدة عشر سنوات، سمح للجزائر لتسجيل أداءات اقتصادية جيدة ترجمت بإدارة سليمة للاقتصاد الكلي. إلا أن الاقتصاد حالياً، وهو يعتمد بقوة على قطاع المحروقات، أصبح حساساً جداً للصدمات الخارجية. ومن خلال الجدول رقم 03 الذي يغطي الفترة من 2004 إلى 2012، ويظهر تطور مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد الوطني. و الناتج المحلي الإجمالي نما بمعدل 3.4% بفضل أداء قطاع النفط، ولكن أيضاً بمساهمة قطاع الخدمات والبناء والأشغال

العمومية (BTP)، وإلى حد قليل القطاع الزراعي الذي شهد محصول زراعي قياسي في سنة 2009 و2013. ديناميكية قطاع الخدمات والأشغال العمومية ناتجة في جزء كبير منه إلى الحجم الكبير من الاستثمارات العامة من الحكومة الذي انعكس عنه نشاط قوي في هذه القطاعات. والزيادة العالية في معدل الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات (PIBHH) والذي نما بمعدل 6.3% سنويا خلال الفترة 2004-2012، ومع ذلك لا تزال مساهمته في تكوين الناتج المحلي منخفضا وهو العائق الحقيقي الذي يواجه التحدي المتمثل في تنويع مصادر دخل البلاد.

لقد أظهرت نتائج مشجعة للإنتاج الزراعي في عام 2010 في المستوى الإقطاعي على الرغم من انخفاض طفيف في نمو القطاع والتي بلغت 8.5% في 2010 مقابل 9% في 2009 بدعم من إنتاج الحبوب بسبب الظروف الاستثنائية المناخية مع التسارعة في تنفيذ مخطط التجديد الزراعي والريفي. بالإضافة إلى ذلك، أدت برامج التحفيز ودعم التنمية إلى نمو قطاع البناء والأشغال العمومية الذي مثل ما يقارب 10% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2012 مسجلا نسبة نمو 10% على مدى السنوات السبعة الماضية، وسجل قطاع الخدمات في تكوين الناتج الداخلي الخام نسبة 26% مسجلا نسبة نمو 9% خلال نفس الفترة.

على الرغم من الانخفاض في الطلب العالمي وأسعار النفط والغاز في 2009 وذلك بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية، الناتج الداخلي الخام (PIB) ظل ينمو بمعدل 2.4% وذلك بسبب الأداء الجيد في القطاعات الأخرى. في عام 2010، مع انتعاش في النشاط الاقتصادي في جميع أنحاء العالم وارتفاع أسعار النفط في تلك الفترة، بلغت نسبة نمو 3.5%، ونسبة النمو خارج المحروقات التي بلغت 9.3% في 2009 و5.5% في 2010، نسبة 3.9% في 2011 و3.6% في 2012.

والتضخم لا يزال يتحكم فيه، ويرجع ذلك إلى السياسة النقدية الحكيمة لبنك الجزائر، خلال الفترة 2004-2010 حيث بلغ معدل التضخم حوالي 3.6% سنويا، بسبب ضغوط من ارتفاع أسعار المواد الغذائية الذي بلغ نسبة 4.5% في 2008 و5.7% في 2009 و3.9% في 2010. مستوى التضخم شهد زيادة صافية في عام 2011 عند حوالي 4.5% و8.8% في سنة 2012 ليعود إلى نسبة 3.25% سنة 2013، ويرجع ذلك إلى تفاقم الضغوطات على أسعار المنتجات الغذائية المستوردة، ولكن هناك أثر آخر ناتج عن دعم أسعار السلع الغذائية الأساسية (الزيت والسكر)، بالإضافة إلى ذلك طبق الدعم فعليا قبل 2011 لسلع القمح والحليب المجفف. وعلى الرغم من هذه الأدعاءات، شهدت الجزائر في أوائل 2011 الأحداث الناجمة عن استرداد تضخم مستورد مع الارتفاع في التضخم العالمي للسلع الأساسية.

عرفت الميزانية فائضاً خلال الفترة 2008-2009 (12.9% من PIB في 2006، 11.4% في 2007 و 6% في 2008)، وسجلت في عامي 2009-2010 عجزاً وصل إلى 6.9% و 4.4% من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بسبب التأثير المشترك لانخفاض عائدات النفط والغاز وعلى مستوى عال من الانفاق العام على تنفيذ البرامج الواسعة للاستثمارات العمومية. وظلت الإيرادات الحكومية تعتمد على الجباية البترولية التي تمثلت في السنوات الماضية بمعدل 70% من إجمالي إيرادات الميزانية، وتم تمويل العجز في 2009-2010 في جزء منه من صندوق تنظيم الإيرادات (FRR) الذي أنشأ في سنة 2000 من أجل ضمان الانفاق العام ضد التقلبات في الإنتاج وأسعار النفط والغاز، واستمرار سياسة الأشغال الكبرى في إطار الخطط الخماسية 2005-2009 ثم 2010-2014 (286 مليار \$)، ينبغي أن يؤدي إلى العودة إلى فائض فيما يتعلق بالاتجاه التصاعدي في أسعار الطاقة في السوق الدولية. وتجدر الإشارة إلى أن موارد صندوق ضبط الميزانية قدر بنحو 60 مليار \$ في نهاية سبتمبر 2010، وهي كافية للحفاظ على سقف الميزانية لدعم الطلب المحلي والنمو الاقتصادي.

صندوق ضبط الإيرادات FRR⁸

هذه الهيئة تم وضعها من طرف الحكومة سنة 2000 من أجل ضمان الانفاق العام ضد التقلبات في إنتاج وأسعار المحروقات. وهذا الصندوق مدعم من السعر المرجعي للميزانية والإيرادات الفعلية من الجباية البترولية، يتم حساب الإيرادات من الجباية البترولية بسعر مرجعي (\$37 للبرميل سنة 2009).

في البداية اسهمت موارد الصندوق أساساً لخدمة الديون الخارجية، والآن، القيود الهيكلية المرتبطة بالديون الخارجية تم مراقبتها والتحكم فيها، والتي اتبعتها سياسات كبيرة من طرف الحكومة، كما تم التوقيع على الخطط الخماسية 2010-2014. وصندوق ضبط الإيرادات موجه إلى تأمين برامج التنمية في المدى المتوسط، كما أنه يساعد على التحكم في التضخم، لأنه يحتوي على قدرات كبيرة من السيولة التي يمكن حقنها في الاقتصاد. وفي سنة 2009 تم استخدام الصندوق لتمويل جزء من عجز الموازنة ما يقدر بـ 49 مليار \$، وفي نهاية 2010 قدرت موارد الصندوق بنحو 60 مليار \$.

والحساب الجاري الخارجي يبقى في فائض على الرغم من التدهور الذي سجل سنة 2009. وبلغ، 20% من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط منذ سنة 2005، وارتفع رصيد الحساب الجاري أقل من 1% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2009. ويرجع ذلك أساساً إلى انخفاض في قيمة

الصادرات الهيدروكربونية وذلك بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية، وقد تحسن الوضع المالي إلى حد كبير في عام 2010 مع وجود فائض في الحساب الجاري بـ 5.5% والتي نجمت عن الزيادة المستمرة في سعر البرميل، وقد سمحت عائدات صادرات النفط إلى تحقيق دخل بـ 70 مليار \$ سنة 2012 مقابل 22 مليار \$ سنة 2000، وظلت احتياطات النقد الاجنبي الرسمي تقدر بنحو 157 مليار \$ في عام 2010 مقابل 149 مليار \$ في عام 2009.

ومع سياسة الدين التي اعتمدت منذ سنة 2004، اتبعت الجزائر إدارة حكيمة للدين بعد الاخذ في مدفوعات مقدمة للقروض للمؤسسات والنوادي (باريس ولندن)، والجزائر عززت استدامة ديونها الخارجية ما بين 2004-2006. وبلغت الديون الخارجية المعلقة والتي قدرت بنحو 4.4 مليار \$ في 31 ديسمبر 2011، والتي تمثل حوالي 2.2% من الناتج المحلي الاجمالي. وفيما يخص الدين العام الداخلي الذي يقدر بـ 814 مليار دج، وهو ما يمثل حوالي 8% من الناتج المحلي الاجمالي، وسياسة ديون الحكومة إلى جانب الادارة الحكيمة لاحتياطات النقد الاجنبي، جددت موارد كبيرة لدعم نمو الجزائر والحماية من آثار العدوى المباشرة المتعلقة بالاضطرابات في الاسواق المالية الدولية.⁹

وتمت الموافقة على الخطة الخماسية 2010-2014 والذي يتضمن الاستثمار العمومي، والذي وصلت تكاليفه حتى أوت 2010 ما يقارب 286 مليار \$ لتمويله، بل هو استمرار لبرامج الإصلاح التي بدأتها الحكومة بدعم من البنك الدولي ومؤسسات بريتون وودز لدعم مرور الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق. وتنفيذ هذا البرنامج هو برنامج تكميلي لبرنامج دعم النمو السابق (PSC 2005-2009) الذي سمح ويمكن بتنفيذ اصلاحات هيكلية رئيسية بما فيها التجارة، النظام الضريبي، شراكة الدولة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني. وتهدف الخطة الخماسية الجديدة لتعزيز الانجازات مع التركيز بشكل خاص على استمرار سياسة الأعمال الرئيسية لتطوير وتحديث البنية التحتية، وسيرافق تنفيذها جانب من الاصلاحات الاقتصادية والقطاعية التي تهدف إلى: (1) تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي؛ (2) زيادة تحسين بيئة الأعمال؛ (3) تنويع القاعدة الاقتصادية؛ (4) زيادة كفاءة الإدارة العامة. وتستند الخطة على عنصرين هما: (1) الانتهاء من المشاريع الكبرى قيد التنفيذ، وخاصة في قطاعات النقل (السكك الحديدية، الطرقات)، المياه والطاقة، بمبلغ ما يقارب 130 مليار \$.

في قطاع البنية التحتية، تعزز الحكومة مواصلة الجهود لتزويد البلاد مع المرافق الحديثة (الماء، النقل، الطاقة، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات... الخ)، وتعزز الانفاق على مدى السنوات

الخمسة المقبلة 90 مليار \$ للاستثمار في قطاع البنية التحتية، وفي القطاع الزراعي، ستواصل تحسين الانتاجية لضمان الأمن الغذائي. و في مجال التنمية البشرية، من مخططات الحكومة توسيع وتحسين قدرة البلاد في مجالات الصحة، التعليم، الإسكان، ووصول المجتمع للخدمات الصحية والمياه والطاقة.

5- الحوكامة السياسية: La gouvernance politique

تلتزم النخبة السياسية في الجزائر بقوة في تحسين الحوكمة السياسية، وذكر الاتحاد الافريقي والنيباد أن الحكم السياسي والأمن والتنمية مترابطة مع بعضها البعض مهما كانت قدرتهم المؤسساتية. البلدان ذات المؤسسات السياسية الأكثر استجابة وخضوعاً للمساءلة هي أكثر حظاً للتطور.

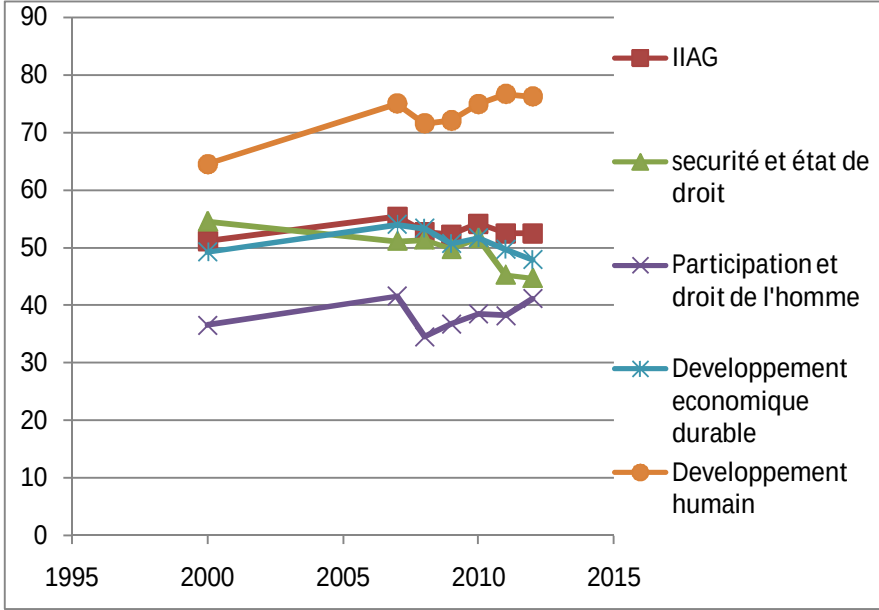
وقد أظهر الربيع العربي مدى انعدام الشرعية السياسية في أفريقيا، ورغم الاضطرابات السياسية التي شهدتها بعض البلدان والتي حسنت من أدائها السياسي كما جرى للجزائر من اضطرابات سنة 1988-1992 والتي نجم عنها تعزيز في الديمقراطية. ومع ذلك، المؤسسات السياسية لا تسمح للناس بالتعبير عن أنفسهم سياسياً أو المطالبة بمساءلة القادة السياسيين.

الجزائر على عكس الدول الأخرى، تعرف تحسناً في الإدارة السياسية بجميع أنواعها، فهي تعرف انتخابات متعاقبة سواء الانتخابات الرئاسية أو التشريعية، بالإضافة إلى الزيادة المستمرة في عدد الناخبين المسجلين وأقبالهم. وهذه دلائل مشجعة على تعزيز الديمقراطية. ومع ذلك، وعلى الرغم من تحسن العمليات الانتخابية، و إرساء معايير الديمقراطية ضعيفة في الجزائر، وفي الانتخابات مازال هناك سيطرة للنخب السياسية ولا يوجد مجال كبير للمنافسة. ويسمح للنخب دون رؤية لتحقيق رضا مصالحهم الشخصية على حساب المصالح العامة. وتبقى هشاشة مؤسسات الدولة عقبة كبيرة للتنمية. وتعرف مؤشرات كبيرة نوعاً من الانخفاض كمعدل سوء التغذية التي يمكن أن تنتج عن حلقة مفرغة من الإستقرار سياسي أو في سوء الإدارة التي تجلب التخلف المزمن نتيجة عوامل الصراع.¹⁰

عموماً، مؤشرات مشاركة المواطنين والمساءلة في مؤشر الحوكمة العالمي لم يتغير في السنوات الأخيرة، وفي نفس الوقت، مؤشر Mo Ibrahim يُظهر انخفاضاً طفيفاً في مشاركة المواطنين وحقوق الانسان. وفي المقابل، هناك علامات مشجعة على الديمقراطية ومشاركة المواطنين، وهذين المجالين هي من أولويات المنظمات الدولية وبعض التجمعات الاقتصادية الإقليمية، كما

يتطلب فعالية أكثر فيما يخص الخدمات الخاصة كحقوق المواطنين.¹¹

الشكل رقم 02: تطور مؤشر MO Ibrahim للحوكمة السياسية خلال الفترة 2000-2012



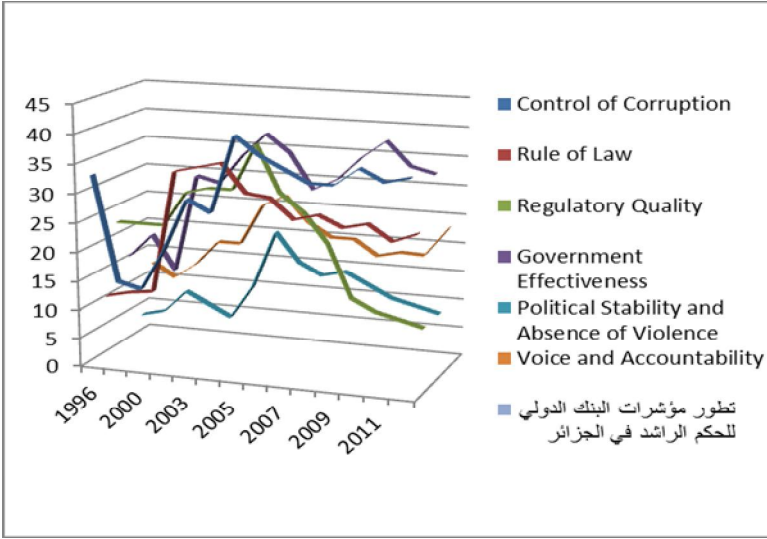
المصدر: من إعداد الباحث من خلال بيانات من تقرير مؤسسة www.moibrahimfoundation.org

وعلى الصعيد السياسي، وبعد سنوات صعبة خلال التسعينات، بذلت الجزائر جهوداً في الانفتاح الديمقراطي والحكم السياسي (التخلي عن نظام الحزب الواحد، حرية الصحافة وتكوين الجمعيات... الخ). وقد أدت هذه التطورات إلى ظهور مجتمع مدني وأكثر حيوية على نحو متزايد. والرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة أعيد انتخابه في أبريل 2009 لولاية ثالثة من 5 سنوات، وسبق هذه الانتخابات الانتخابات البرلمانية لتجديد المجلس التشريعي الوطني (389 مقعد)، ومجلس الأمة ب (144 مقعد)، ثم الانتخابات التشريعية 2012، وفي وقت لاحق الانتخابات الرئاسية في أبريل 2014. وأطلقت الجزائر العديد من المبادرات لتعزيز وتوطيد السلام، وتشمل هذه المبادرات ميثاق السلم والمصالحة الوطنية الذي اعتمد في استفتاء عام 2005 لزرع الأمن والاستقرار، وساعد تنفيذ الميثاق الذي ينص على العفو عن أعمال العنف السياسي التي ارتكبت سنة 1990 والذي حسن من الوضع الأمني.

وبالنظر إلى الأحداث المسجلة في بداية سنة 2011 في مختلف دول المنطقة، بما في ذلك الأحداث التي واجهتها الجزائر من توترات اجتماعية، مما أدى إلى احتجاجات ضد البطالة وغلاء المعيشة وتعزيز العملية الديمقراطية. وقد اتخذت السلطات الجزائرية تدابير سياسية واقتصادية لدعم فرص

العمل والقدرة الشرائية للسكان وتدابير سياسية أخرى. بما في ذلك رفع حالة الطوارئ السارية منذ 1992، وإصلاح الدستور والقانون الانتخابي، وإعطاء السلطة للصحافة. بالإضافة إلى ، كل الأزمات السياسية التي عصفت بدول جوار الجزائر، إلا أن الجزائر عرفت كيف تتحكم في الوضع السياسي والاقتصادي، رغم وجود أضرار جانبية مست بلد الجزائر.

الشكل رقم 03: تطور المؤشرات الفرعية للحكم الراشد حسب البنك الدولي الخاصة بالجزائر خلال الفترة 2012-1996



المصدر: من إعداد الباحث من خلال بيانات من موقع www.banquemonddiale.org

وتواصل الجزائر جهودها الرامية إلى تعزيز الشفافية في إدارة المالية العامة ومكافحة الفساد في إطار آلية التقييم (MAEP) التي انضمت إليها الجزائر سنة 2003، خطة عمل لتعزيز الحكم الرشيد في تنفيذ السياسات الاقتصادية وإدارة المالية العامة. وقد أقدمت الجزائر على إصلاحات لتعزيز الشفافية المالية وتوثيق المعلومات الاقتصادية، وإدارة المالية العامة، وتم الشروع في تنظيم الميزانية برنامج التحديث لتعزيز وضوح الرؤية والشفافية من خلال إنشاء إطار للنفقات على المدى المتوسط، ووضع برمجة لميزانية متعددة السنوات، كما تم إجراء إصلاحات لتحديث النظام الضريبي وتحسين أداء الجمارك وقواعد المشتريات العامة.

أما فيما يتعلق بالفساد، تحتل الجزائر المركز 105 من أصل 178 بلد حسب تقرير لسنة 2010 مقارنة ب 111 من أصل 180 في سنة 2009. ووفقا لمؤشر ادراك الفساد الذي نشرته منظمة

الشفافية الدولية في عام 2010، يظهر هذا الترتيب أن الجهود يجب أن تستمر لمنع ومكافحة هذه الظاهرة، وقد اتخذت السلطات عدة تدابير تشريعية وتنظيمية. صادقت الجزائر على ميثاق الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لمكافحة الفساد، وضعت السلطات في المكان الإطار القانوني والمؤسسي بما في ذلك اعتماد قانون إنشاء هيئة مسؤولة عن تنفيذ سياسة الحكومة من شأنها محاربة الفساد، وإنشاء خلية لمعالجة المعلومات المالية، وهي المسؤولة عن مكافحة الاحتيال وغسيل الأموال. بالإضافة إلى تحسين الكفاءة في الإدارة المالية، وقد اتخذت تدابير مثل 1- إصلاح الوظيفة العامة لتعزيز النزاهة والمساءلة في الإدارة، 2- تيسير الوصول إلى فوائد العدالة والحد من التأخير في معالجة الملفات؛ 3- إعادة تنظيم وتعزيز الهيئات الرقابية ومراجعة حسابات المالية العامة. (المفتشية العامة للمالية، ديوان المحاسبة...الخ).¹²

6- التكامل الإقليمي:

كثفت الجزائر في السنوات الأخيرة، جهودها لتنويع تجارتها وتعزيز التعاون الإقليمي. على مستوى الاتحاد المغاربي، على الرغم من انخفاض حجم التبادل التجاري بين الجزائر وبلدان أخرى في المنطقة والتي لا تزال تمثل أقل من 3% من تجارتها الإجمالية، إلا أنها تظهر استمرارا في النمو. في الواقع، وباستثناء سنة 2009، أين عرفت انخفاضا بسبب آثار الأزمة الاقتصادية العالمية، واصلت التجارة بين الجزائر وشركائها في المنطقة المغاربية في النمو، وزادت حجم التجارة من 1.04 مليار \$ في عام 2007 إلى أكثر من 2 مليار \$ في 2008. وتشارك الجزائر أيضا في الجهود المبذولة لتطوير التجارة مع الدول الإفريقية الأخرى. ولقد توصلت إلى العديد من الاتفاقيات التجارية مع العديد من الدول، وبدأت مناقشات مع الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا (UEMOA) لإبرام اتفاقات التجارة والاستثمار، وكذلك انضمت الجزائر إلى منظمة التجارة العربية الحرة (GZALE). من حيث الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، فقد احتسمت الجزائر مع هذا الأخير اتفاقية الشراكة في عام 2001، ودخلت حيز التنفيذ في عام 2005، وحيث يهدف هذا الاتفاق إلى إنشاء منطقة للتجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر وإلى أمور أخرى. ومن جانبه التجاري، اتفاق يضع خطة تخفيض التعريفات الجمركية والتي كانت غايتها كذلك حرية انتقال السلع بين الجزائر والاتحاد الأوروبي...الخ، وكذلك توجد مبادرات أخرى لزيادة التجارة مع أوروبا، بالإضافة إلى تمديد خط أنابيب الغاز الذي يربط بين الجزائر وأوروبا عبر إسبانيا الذي وضع في الخدمة سنة 2011. ومن جهة أخرى، واصلت الجزائر مفاوضاتها للانضمام إلى منظمة التجارة

الدولية (OMC) بهدف تتين الاصلاحات الاقتصادية التي تم اقرارها وكذلك للسماح لها بالاندماج في الاقتصاد العالمي.

وفي مجال التعاون بين الجنوب والجنوب، الجزائر تلعب دورا في العديد من المشاريع والمبادرات ذات الطابع الاقليمي، حيث بدأت في اطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية افريقيا (NEPAD) مثل الطريق السريع العابر للصحراء الذي يشمل ستة بلدان (الجزائر، مالي، النيجر، نيجيريا، تونس، التشاد)، وخط أنابيب الغاز بين نيجيريا والجزائر، مشروع الألياف البصرية بين نيجيريا وميناء بني صاف من خلال النيجر، اكتمال الطريق السريع بين دول المغرب العربي بما في ذلك طريق الشرق غرب على طول أكثر من 1200 كم الذي يربط تونس الى المغرب تقريبا.

أما فيما يخص التعاون مع المؤسسات الدولية، منذ سنة 2004، البنك الدولي وصندوق النقد الدولي يقضون معظم انشطتهم إلى العمل التحليلي والمساعدة التقنية... الخ، والمشروع الأخير للبنك الدولي يكمل إلى تحديث النظام المالي (سنة 2009). عمليات المساعدة التقنية للبنك الدولي، التي بلغ مجموعها 2 مليون \$، وركز على إنشاء مكتب الائتمان، واستعراض الانفاق العام وتطوير مذكرات توجيهية في سوق العمل وتنويع التجارة الخارجية. ومع ذلك، فإن التعاون بين البنك الدولي والجزائر هو في مرحلة الانتعاش، ومجلس إدارة البنك الدولي وافق في فبراير 2011 على استراتيجية الشراكة القطرية الجديدة (2011-2014) مع الجزائر والتي تدور حول المجالات الثلاثة التالية: (1) تعزيز النمو من خلال تنويع الاقتصاد؛ (2) تعزيز التنمية المستدامة والحد من الفوارق الاقليمية؛ (3) التعزيز المؤسسي للتخطيط الاقتصادي والمراقبة والتقييم واتخاذ القرار.

أما صندوق النقد الدولي (MFI)، لا يوجد لديه برنامجاً رسمياً مع الجزائر، ومع ذلك منذ فيفري 2006، تشارك الجزائر في نظام نشر البيانات لصندوق النقد الدولي، كما تركز على السياسات والآفاق الاقتصادية على المدى القصير والمتوسط للبلاد. فيما يتعلق بالاتحاد الاوربي، يحدث هذا الأخير اساسا في شكل منح مبلغ سنوي لتمويل ما يقارب 55 مليون € خلال الفترة 2007-2013، وتدخلاته المعنية تمثلت في تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات وكذلك الزراعة والتنمية الريفية لدعم تنويع الاقتصاد. وأيضاً تحديث النظام القضائي ومعالجة الصرف الصحي واصلاح قطاع الصحة. منذ سنة 2010، يركز الاتحاد الاوربي على تعزيز الإدارة الجزائرية من خلال أنشطة المساعدة التقنية لدعم تنفيذ اتفاقية الشراكة والمساعدة في تحقيق الأهداف المحددة ضمن هذا الاطار.

7- تقييم الاصلاحات:

على الرغم من الجهود المبذولة في عملية الاصلاحات، إلا أنها بقيت ضعيفة، وقد أدى تنفيذ الاصلاحات الاقتصادية لتحسين المؤشرات الاقتصادية مع تحقيق نمو عالي. ومع ذلك فإن التدابير المتخذة لتحسين مناخ الأعمال وتشجيع الاستثمار الخاص لم تتح النتائج المرجوة حتى الآن. وتكمن نقاط الضعف الرئيسية في عدم استقرار الإطار التنظيمي وارتفاع تكاليف المعاملات الناتجة عن كثرة الأوراق والتي غالبا ما تكون مطلوبة، وصعوبة الحصول على التمويل المصرفي بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهجود قوانين العمل وتعقد الاجراءات الضريبية. كما تجدر الإشارة إلى أن الاصلاحات الجديدة المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر وبما في ذلك الاستيراد، والذي أدى بالشركات القائمة في الجزائر تطلب التمويل المحلي من المؤسسات المالية المحلية لتمويل مشاريعهم، ويمكن لهذا ان يكون الأثر السلبي على بيئة الاعمال، ويمكن أن يؤدي إلى تثبيط الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي، وخاصة في القطاع الصناعي وقطاع الخدمات. وردّ فعل السلطات الجزائرية إلى النتائج المتباينة، كان بالأخذ الفعال للجهاز الانتاجي من طرف الدولة بدلا من القطاع الخاص، وهي فكرة افترض رجوع الدولة إلى الأنشطة الانتاجية. يبدو هذا الخيار تركيزا للبرنامج الجديد 2010-2014، الأمر الذي يجعل استثمارات كبيرة في إعادة تأهيل النسيج الصناعي وتنشيط وإعادة الرملة للمجموعات الصناعية العامة الرئيسية مثل SNVI (السيارات)، SAIDAL (الصيدلة)، ENIE (الإلكترونيك)، PMA (الآلات الزراعية)، ENMTP (معدات الأشغال العمومية).

لتعزيز الأداءات الاقتصادية المسجلة في العقدين الاخيرين، ينبغي على الجزائر مواصلة الاصلاحات لمواجهة التحديات من حيث تحسين مناخ الأعمال والقدرة التنافسية وتشجيع الاستثمار الخاص من أجل التنويع الاقتصادي وخلق فرص العمل.

8- القيود والفرص:

7-1- المعوقات الرئيسية:

يواجه الاقتصاد الجزائري قيوداً قد تعيق إمكانية تطوره، وهذه القيود تنشأ أساساً من:
 ضعف التنويع في مصادر النمو والقاعدة الإنتاجية للاقتصاد: يبقى الاقتصاد الجزائري يعتمد اعتماداً كبيراً على قطاع المحروقات، ولا تزال الصادرات الغير نفطية هامشية (2% من إجمالي الصادرات)، ويعتمد بشكل كبير على التغيرات والطلب العالمي وأسعار المحروقات، حيث قطاع المحروقات يولد أكثر من 70% من إيرادات الميزانية والتي تمثل في نفس الوقت ضعفاً للاقتصاد

الجزائري. وأمام هذا الوضع، اتخذت الحكومة اجراءات لزيادة مساهمة القطاعات الأخرى (باستثناء المحروقات) في تكوين القيمة المضافة، وهذا يبدأ ب: (1) تنفيذ سياسة تطوير البنية التحتية التي ترمي إلى تعزيز التعاون الجهوي والاقليمي وإعادة النشاط الاقتصادي. (2) تعزيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال ضمان القروض المصرفية والدعم من قبل الخزينة فيما يخص الفائدة على القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع طرق جديدة لتمويل الاقتصاد، انخفاض الضرائب والضغط الاجتماعي وانشاء صندوق للاستثمار الوطني وصناديق الاستثمار المحلية برأس مال 1 مليار دج (لكل ولاية). ويجب دعم هذه الاجراءات من خلال اصلاحات قطاعية واسعة من أجل المساهمة بشكل فعال في تعزيز وتنويع مصادر النمو وتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد.

☞ **الاختلالات في التنمية الجهوية:** تواجه الجزائر اختلالات اقليمية كبيرة، الشريط الساحلي الذي يمثل 4% من إقليم البلد، يتركز معظم الناس حوله ومختلف الأنشطة الاقتصادية، مناطق واسعة في الجنوب وهو ما يمثل ما يقرب 87% من مجموع أراضي البلاد والتي لا تزال تتركع على 9% فقط من السكان، مع عدم كفاية البنى التحتية الاجتماعية والاقتصادية. وعلاوة على الاختلال الاقليمي، الجزائر شهدت خلال العقود الثلاثة الماضية زيادة كبيرة في التحضر مع زيادة عدد السكان في المناطق الحضرية من 40% سنة 1977 الى 70% في عام 2010، هذه الهجرة الى المراكز الحضرية الكبيرة هي واحدة من الأسباب التي أدت الى تدهور الاوضاع المعيشية المتردية للسكان في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء. تشكل هذه الاختلالات الهامة والمحتملة تحديا كبيرا للجزائر، فيما يخص هذا الجانب وهيئة الظروف لتحقيق نمو مستدام ومتوازن في جميع أنحاء الإقليم، تم الاعتماد في ماي 2010 خطة وطنية للإقليم (Schéma National pour l'Aménagement de Territoire)(SNAT) موجهة للتخفيف من حدة التفاوتات الإقليمية وتعزيز جاذبية المناطق المتخلفة عن الركب.

☞ **مناخ أعمال متديني لتنمية القطاع الخاص:** مناخ الأعمال هو واحد من المعوقات الرئيسية لتنمية القطاع الخاص ودوره كمحرك. ونظرا لهذا القيد، فالجزائر تسعى إلى استمرار وتعميق الاصلاحات من أجل تقديم مناخ أعمال موافق، والهدف من ذلك هو تسليط الضوء على إمكانيات تنويع الاقتصاد الجزائري وهيئة الظروف للنمو وتوليد فرص العمل. ويشمل كذلك تسهيل شروط الحصول على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين الاجراءات الإدارية لزيادة كفاءة الخدمات العامة (الجمارك، الضرائب، العدالة... الخ)، ومواصلة تطوير البنى التحتية.

☞ **نقص كفاءة القطاع المصرفي والمالي:** النظام المصرفي الجزائري لا يزال يهيمن عليه القطاع العام (البنوك العامة حوالي 90% من مجموع الأصول)، ويسهم بشكل كاف لاحتياجات تمويل القطاع الخاص، ولا يزال السوق المالي غير مطور، ويقدم عدد محدود من الأدوات والمصادر البديلة للتمويل المصرفي. هذا يعني أن: (1) اتخاذ اجراءات لتمكين البنوك لتحديث الممارسات بما في ذلك تحسين قدرتها على تحليل وإدارة المخاطر. (2) أدوات أكثر ملاءمة لتمويل الاستثمار الخاص. (3) تعزيز الاشراف والرقابة على البنوك.

☞ **ضعف قدرة الادارة العامة:** التنفيذ الفعال لبرنامج الاستثمارات العمومية (PIP 2010-2014) لما يقرب 286 مليار \$ يتطلب إدارة فعالة قادرة على إدارة الموارد العامة على نحو فعال. ومع ذلك، القدرة المؤسسية سواء من حيث التخطيط الاستراتيجي وتقييم المشاريع ومراقبتها والتي هي شروط أساسية للبرنامج لتحقيق النتائج المتوقعة لا تزال ضعيفة ومنخفضة. في الواقع، مدة استكمال المشاريع الكبرى تجاوزت الرزنامة المقترحة، وتعدد الجهات الفاعلة المشاركة في تنفيذ البرنامج يعتبر أيضا تحديا هاما للإدارة الجزائرية. وفي سنة 2007، وبالتزامن مع المشاريع الكبرى، تم إنشاء الصندوق الوطني لتجهيز التنمية (CNED). وينبغي للسلطات في هذا السياق، على أن تواصل جهودها الرامية إلى تعزيز القدرات الإدارية لتنسيق السياسات العامة وكذلك تصميم وتنفيذ برنامج الاستثمارات.

7-2- الفرص:

بالإضافة إلى الإمكانيات الطبيعية التي تملكها الجزائر (الموارد الهيدروكربونية، الموقع الجغرافي، السوق المحلية الكبيرة، 35 مليون نسمة... الخ)، لديها الآن الأصول الرئيسية لتسريع وتيرة النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة ومنها:

☞ بيئة اقتصاد كلي مواتية ناتجة عن الإدارة الحكيمة للموارد النفطية، القضاء على الديون الخارجية، تضخم واد، احتياطات النقد الأجنبي وتحقيق وفرات مالية كبيرة، وهذا ما يوفر فرصة ممتازة لتسريع الإصلاحات، ويعتبر مكسبا واضحا في سياق جذب الاستثمارات الخاصة وتنويع الاقتصاد؛

☞ الالتزام السياسي لتحقيق الإصلاحات المنفذة وهو شرط ناجم عن التغيرات الكبيرة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجه البلاد؛

كـ وضع مالي مريح، الذي سمح للجزائر بإطلاق برامج الاستثمارات العمومية الكبرى التي تؤثر على الوضع الاجتماعي وخاصة من حيث توفير فرص العمل وتحسين وصول الناس إلى البنية التحتية الاجتماعية الأساسية... الخ.

كـ التأثير المشترك لهذه الاصول من المرجح أن يخلق بيئة مواتية لتنفيذ وتسريع الاصلاحات الهيكلية والقطاعية لصالح اقتصاد ذو كفاءة وتنافسية.

9- الخاتمة:

يبقى الاقتصاد الجزائري ضعيفا وغير متنوع ويعتمد على مداخيل المحروقات ومعرضا للصدمات الخارجية، إلا أن التوجه الاستراتيجي للحكومة في الآفاق وبرنامج الحكومة يحدد اتجاهات استراتيجية، حيث تهدف الحكومة إلى مواجهة التحديات الرئيسية المولدة للقيود المذكورة أعلاه بجعل الجزائر دولة حديثة ذات اقتصاد تنافسي ومتنوع. وينعكس هذا الهدف في خطة التنمية الخماسية 2010-2014، والذي يشكل إطار جدول اقتصادي واجتماعي للحكومة. أما من جانب الحكومة السياسية، فالجزائر تعرف تقدما في الحريات الاقتصادية والحريات السياسية، هذا الأمر الواقع على حسب الاصلاحات المؤسساتية والسياسية. أما من الجانب التنظيمي، فتم اقرار اصلاحات مؤسساتية على المستوى العالمي، ويبقى فقط المشكل في البيروقراطية والتي هي في الحقيقة ضعف الموارد البشرية التي تخلق ذلك، إما لدافع عقليات مرسوخة أم لضعف في التأطير. وتبقى البيروقراطية أهم المعوقات الرئيسية للاقتصاد الجزائري على حسب مجموعة من الاستبيانات التي أعدت لذلك.

الملاحق:

جدول رقم 01: وضع الجزائر في المؤشرات الفرعية
لمؤشر سهولة أداء الأعمال للفترة 2009-2012

2012	2011	2010	2009	مكونات المؤشر الفرعية /السنوات
148	143	136	132	الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال
153	150	148	141	تأسيس الكيان القانوني للمشروع
118	117	110	112	استخراج تراخيص البناء
-	122	122	118	توظيف العمالة
167	165	160	162	تسجيل ملكية الأصل العقاري
150	139	135	131	الحصول على الائتمان
127	123	122	118	التجارة عبر الحدود الدولية
79	74	73	70	حماية المستثمر
164	162	168	166	سداد الضرائب
122	123	123	126	تنفيذ العقود التجارية
59	52	51	49	تصفية و إغلاق المشروع

Source: World Bank, Doing Business 2009, 2010, 2011, and 2012

الجدول رقم 02: مرتبة الجزائر الدولية من خلال مؤشر الحرية الاقتصادية
للفترة 2009-2012

2012	2011	2010	2009	السنوات
140	132	105	107	الترتيب عالميا/179 دولة
15	14	13	14	الترتيب عربيا/17 دولة
51.00	52.40	56.90	56.60	التنقيط في المؤشر

Source : The Heritage foundation & wall street journal, index of economic freedom,
www.heritage.org/index

الجدول رقم 03: تطور مؤشرات التوازن الداخلي و الخارجي للاقتصاد الجزائري
للفترة 2000 - 2011

البيان السنوات	الناتج الداخلي الخام (مليار دج)	معدل نمو الناتج الداخلي (%)	معدل التضخم (%)	رصيد الميزانية العامة (مليار دج)	رصيد ميزان المدفوعات (مليار دولار)	المديونية الخارجية (مليار دولار)	سعر صرف الدينار مقابل الدولار	الاحتياطيات الدولية (مليار دولار)
2000	4123.51	2.2	0.3	400.00	7.57	25.26	75.25	13.55
2001	4227.11	2.6	4.2	184.50	6.19	22.57	77.26	19.62
2002	4522.8	4.7	1.4	52.6	3.66	22.64	79.68	25.15
2003	5252.32	6.9	4.3	284.2	7.47	23.35	77.39	35.45
2004	6149.11	5.2	4	337.9	9.25	21.82	72.06	45.69

تقييم تطورات الحكامة في الجزائر

59.16	73.35	17.19	16.94	1095.8	1.4	5.1	7561.98	2005
81.46	72.64	5.61	17.73	1186.8	2.3	2.0	8514.83	2006
114.97	69.37	5.60	29.55	579.3	3.7	3.0	9408.3	2007
148.09	64.58	5.58	36.99	999.5	4.9	2.4	11042.8	2008
155.11	72.63	5.41	3.86	570.3-	5.7	2.4	10034.3	2009
170.46	74.39	5.45	15.33	74.0-	3.9	3.4	12049.5	2010
188.8	76.05	4.40	20.06	28.0-	4.5	2.4	14384.8	2011
190.66	78.01	3.637	12.06		8.8	2.5	16226.1	2012

المصدر: www.bank-of-algeria.dz, www.ons.dz

المراجع:

¹-Douglass North, Institutions, Institutional Change and Economic Performance, Cambridge University Press, 1990, p03.

²- البنك الدولي، تقرير رقم 55061، منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، اصلاح ادارة المالية العامة في الشرق الاوسط وشمال افريقيا: لمحة عامة عن التجربة الاقليمية، 2010، ص 23-10.

³ - Andrews, PFM in Africa, Where are We, How Did We Get There, and Where Should We Go, <http://www.resultsfordevelopment.org/sites/default/files/resources/PMF-in-Africapdf.pdf>.

⁴ - open budget survey, 2012, Algeria, www.internationalbudget.org.

⁵ - Groupe de la Banque africaine de développement, Revue sur l'efficacité du développement, Édition 2012, Gouvernance.

⁶ - منتدى رؤساء المؤسسات الجزائرية، www.fce.dz

⁷ - Banque d'Algérie, Evolution Economique Et Monétaire En Algérie, Juillet 2010, p:70, Juillet 2011, p:43, Mai 2012, p:50

⁸ - Groupe de la Banque Africaine de Développement, note de dialogue de 2011-2012, mai 2011, p7.

⁹ - وزارة المالية الجزائرية، احصائيات، www.mf.gov.dz

¹⁰ - د. بن حمادي عبد القادر، ديمقراطية السلطة والانتعاش الاقتصادي: الدول العربية نموذجا، مجلة الباحث، عدد 2003/02، ص94-99.

¹¹ -Indice de MOIBRAHIM, 2013 Indice Ibrahim de la Gouvernance en Afrique, www.moibrahimfoundation.org

¹² - www.transparency.org.